المحور الرابع

مكافحة الفساد 2022

أ.د. حسن لطيف كاظم(*)

تمهيد

حَفِلت سنة 2022 بأحداث مهمّة ضمن هذا المحور، إذ لم تكد تنقضي حتى تفجّرت واحدة من أكبر فضائح الفساد، والتي أطلق عليها تسمية «سرقة القرن» هي في الحقيقة «سرقة كل القرون»، إذ لم يسبق في التاريخ البشري ان تمّ سرقة مبلغ كبير تتراوح تقديراته ما بين 3.8-12 تريليون دينار عراقي، وقد تضمنت احداث هذه السنة فضيحة أخرى لم تكتمل احداثها تتعلق بالأموال العراقيّة المهربّة إلى بيروت.

يقدم هذا المحور عرضاً موجزاً للأحداث المرتبطة بالفساد خلال سنة 2022، بالتركيز على سرقة القرن، والأحداث اللافتة في هذا الإطار، فضلاً عن ان المحور تضمن دراسة حالة تتعلق بالفساد في التعليم العالي بوصفه مجالاً لم يتم التركيز عليه بالتحليل والنقد.

النزاهة ومكافحة الفساد في المنهاج الوزاري للحكومة الجديدة

نالت حكومة السيد محمد شياع السوداني ثقة مجلس النواب في 27 تشرين الاول (أكتوبر) 2022، بعد مضي سنة على الانتخابات النيابيّة من دون تشكيل حكومة وانسحاب الكتلة الصدريّة التي كانت أكبر الكتل الفائزة، وبقدر تعلق الامر بمحور الفساد ضمن التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار (العراق 2022) فإنّ المنهاج الوزاري للحكومة قد تضمن إشارات قويّة لموضوع «مكافحة الفساد الاداري والمالي، ووقف الهدر بالمال العام، وبما يضمن إرساء الحكم الرشيد»[1] . بل ان الحكومة وضعت مكافحة الفساد في أولى اولوياتها[2] ، ثم خصصت الفقرة سابعاً لمحور «مكافحة الفساد وهدر المال العام» من خلال تنفيذ عدد من الإصلاحات هي[3] :

(*) أكاديمي بجامعة الكوفة ومدير مركز الرافدين للحوار.

(1) جمهورية العراق، رئيس الوزراء المكلف، المنهاج الوزاري، تشرين الأول/ أكتوبر 2022، ص 1-2.

(2) المصدر السابق نفسه، ص2.

(3) المصدر السابق نفسه، ص8.

- دعم وتفعيل الهيآت الرقابيّة (هيأة النزاهة وديوان الرقابة الماليّة) للقيام بواجباتها.
- إجراء مراجعة للعقود السابقة، وخاصّة الكبيرة منها، بما عليها من ملاحظات تشير إلى هدر بالمال العام وتقويمها على وفق القانون.
- تبني خطّة محكمة لإسترداد الأموال المهربّة وإجراء ملاحقة دوليّة قانونيّة لضمان استرجاع تلك الأموال.
- إيلاء الجانب الوقائي الأهميّة والدعم كجزء من برنامج مكافحة الفساد مستقبلاً، من خلال وضع الآليات والتعليمات التي تحد من الفساد والمباشرة العاجلة بتطبيق حوكمة الدوائر الحكوميّة.
- فضلاً عن الوعد بإلتزام الحكومة «ببناء أدوات فعّالة لمحاربة الفساد خلال مدّة أقصاها 90 يوما من تاريخ تشكيل الحكومة»[1].

مؤشرات الفساد 2020-2022

كانت تصورات الفساد السياسي مرتفعة منذ عام 2018. وبحسب استطلاعات مؤسسة غالوب قال 88 في المائة من العراقيين ان الفساد الحكومي كان منتشرًا في عام 2022، وهي سادس اعلى نسبة في العالم بعد نيجيريا (94 في المائة)، ولبنان (91 في المائة)، وكينيا (90 في المائة)، وبورتوريكو (90 في المائة) وغانا (88 في المائة) للأعلى في العالم[2]. وبحسب دراسة اجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 2022 فإنّ المشاركين فيها قد حددوا «الفساد بوصفه المشكلة الرئيسية في العراق ورأوا أنّه متأصل في النظام السياسي، ويعتقد المشاركون في المناقشات الجماعية وفي الاستطلاعات ان مواجهة الفساد يجب ان تكون على رأس اولويات الحكومة، ووجدوا ان الفساد وصلاته العميقة بنظام الحكم الحالي كان أهم معوقات المشاركة السياسيّة، كما وأفاد المشاركون في المناقشات الجماعية انهم يواجهون صعوبات يوميّة في الوصول إلى الخدمات بسبب الفساد المنتشر عبر جميع طبقات النسيج الاجتماعي في العراق»[3]. وبحسب البارومتر العربي 2022 فإنّ الفساد ما يزال التحدي الأكبر بالنسبة للعراقيين تأتي بعده جائحة كوفيد، إذ يعتقد 93 في المائة من المواطنين أن الفساد منتشر في أجهزة ومؤسسات الدولة الوطنية. ومع ذلك، يعتقد 32 في المائة فقط أن الحكومة تقوم بمحاربة الفساد، وهو تحسن مقارنة بعام 2018، لكنه لا يزال أقل من 40 في المائة ممن قالوا الشيء نفسه في عام 2013[4].

من جهة أخرى، تميز أداء العراق في العام 2022 في مجال النزاهة ومكافحة الفساد بالركود مقارنة بالسنة السابقة، إذ حقق خلالها درجة 23 (من 100 نقطة بحسب مؤشر مدركات الفساد) ما يضعه في المرتبة 157 من بين 180 دولة شملها التقويم. على الرغم من إقرار «الاستراتيجيّة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2021-2024»

(1) المصدر السابق نفسه، ص23.

(2) https://news.gallup.com/opinion/gallup/472253/looking-back-iraq-life-better-today.aspx

(3) UNDP, Reimaginig the Social Contract in Iraq, Policy Paper (https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202206-/UNDP_Reimaginig_the_%20Social_Contract_in_Iraq_Policy_Paper.pdf)

(4) Arab Barometer VII: Iraq Report (https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Iraq_Country_Report-ENG.pdf)

بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (181) لسنة 2021[1]. لكن لم يتم نشر أي انشطة تتعلق بالاستراتيجيّة والنتائج التي ترتبت على تطبيقها خلال سنة 2022[2].

جدول (4-1): ترتيب العراق ودرجته بحسب مؤشر مدركات الفساد 2020-2022

السنة	الدرجة	الترتيب
2020	21	160
2021	23	157
2022	23	157

Source: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/irq

دور هيأة النزاهة

تعد هيأة النزاهة الجهة صاحبة الدور الأكبر في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في العراق، وقد تطور دورها عبر الزمن، ولاسيما بعد إلغاء مكاتب المفتشين العموميين عام 2019، وقد كان العام 2022 حافلا بالأنشطة التي بادرت الهيأة بإتخاذها.

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 قدّم القاضي علاء الساعدي رئيس هيأة النزاهة استقالته من منصبه، وهو سابع قاضي يشغل المنصب منذ تأسيس الهيأة عام 2004، وبحسب بيان أصدره الساعدي فإنّ «تسلم منصب مهم في الأجهزة الرقابيّة الوطنيّة ليست نزهةً يمكن ان يتمتَّع بها الشخص المُكلَّف، بل هو تكليفٌ ومسؤوليَّةٌ وطنيَّةٌ كبيرةٌ ذات مصاعب ومتاعب تثقل كاهل المُكلَّف»، وان «التخلِّي عن هذا الموقع راحةٌ لصاحبه وانعتاق وتحرُّر من تلك المسؤوليّات الجسام المحفوفة بالمخاطر والمصاعب والمشاكل مع أطراف عدَّةٍ داخل السلطة التنفيذيَّة أو الكتل الساندة لأعضائها في السلطة التشريعيَّة، بل والتعرُّض لسهام النقد والقدح والجرح بواسطة الأذرع الإعلاميّة لتلك الجهات المُتنفِّذة التي سعت لتكوين رأي عامّ مُناهض لكلّ الجهود الخيِّرة لمُكافحة الفساد والحفاظ على المال العام»[3].

وقد أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء في اليوم نفسه بياناً مقتضباً أعلن فيه «انهاء تكليف رئيس هيأة النزاهة القاضي علاء الساعدي من رئاسة هيأة النزاهة»، مؤكداً في الوقت نفسه تكليف القاضي حيدر حنون زاير الرويشداوي[4] للقيام بمهام رئاسة الهيأة وكالة.

(1) وثيقة: جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 2021.

(2) لم ينشر أي من الأنشطة على موقع هيأة النزاهة الالكتروني على الرغم من وجود رابط يخص الأنشطة الخاصة بالاستراتيجية. (https://nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p26) تمت الزيارة في 20 آذار/ مارس 2023

(3) https://www.alaraby.co.uk/politics

(4) القاضي حيدر حنون من مواليد محافظة ميسان عام 1969، حصل على شهادة البكالوريوس في القانون في جامعة البصرة (1992-1993)، ثم التحق بالمعهد القضائي وتخرج فيه في السنة الدراسية (1998-1999)،. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1999 عين قاضيا من الصنف الرابع في المحاكم العراقية. وفي عام 2004 أصبح قاضيا أولاً في محكمة تحقيق العمارة. وفي عام 2010 كلف رئيسا لمحكمة استئناف ميسان الاتحادية، ثم رئيسا لمحكمة استئناف القادسية الاتحادية (2015)، وعضوا في مجلس القضاء الأعلى (2010-2016). ثم رئيسا لمحكمة استئناف ميسان (2021).

وفي 30 تشرين الاول/أكتوبر 2022 زار السيد رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني هيأة النزاهة، وقد تمّ بعد ذلك تأليف اللجنة العليا لمكافحة الفساد برئاسة رئيس هيأة النزاهة وعضويّة المديرين العامين لدائرتي التحقيقات والإسترداد في الهيأة، للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى المودعة لدى مديريات ومكاتب التحقيق في الهيأة، التي تنطبق عليها معايير حجم المال المختلس أو المهدور، وخطورة منصب المتهم، وحجم الضرر الواقع على المؤسسة أو المال العام، ضمن سقف زمني محدد، وبأيسر الطرق المتاحة قانونا، وقد اتّخذ رئيس الهيأة عددا من الإجراءات أهمها[1]:

- تأليف فريق من المحققين يتولى مهمّة التحقيق في هذه القضايا.
- تأليف فريق من التحريين يتولى مهمّة التحري في هذه القضايا.
- تسمية عضوي إرتباط من محققي الهيأة يختص الاول بمتابعة الأصول والأموال المهربّة خارج العراق، فيما يختص الثاني بمتابعة تسلم المطلوبين قضائياً الهاربين خارج العراق، لاتخاذ الإجراءات الخاصّة بإسترداد الأموال المهربّة وتسليم الهاربين المطلوبين قضائياً.
- الطلب من مجلس القضاء الأعلى نقل القضايا الجزائيّة التي تختار الهيأة العليا لمكافحة الفساد التحقيق فيها إلى محكمة تحقيق الكرخ الثانية المختصة بالنظر في قضايا هذه الهيأة؛ بهدف الإسراع في حسمها وإسترداد الأموال التي تم الاستيلاء عليها، وقد وافق المجلس على طلب الهيأة.

أشار تقرير هيأة النزاهة السنوي إلى ان الفساد ما يزال واحداً من المشكلات المستعصيّة في العراق، وطبقا للتقرير الذي غطى سنة 2022 [2]:

- تلقت 2960 بلاغاً لمزاعم فساد، فيما بلغت الاخبارات المسجلة خلال عام 2022 ما مجموعه 10840 اخباراً انجزت منها 7670 اخبارا (70.8 في المائة)، تم تحويل 5565 اخباراً إلى قضايا جزائية، فيما حسمت 6765 اخباراً من قبل الهيأة.
- بلغ عدد المتهمين خلال تلك المدّة 12537 متهماً، بينهم 56 وزيراً أو من هم بدرجتهم، و370 من ذوي الدرجات الخاصّة والمدراء العامون، وأصدرت الهيأة 8485 أمر استقدام، نفذ 87 في المائة منها، و1531 امر قبض نفذ منها 856 أمراً (70 في المائة)، فضلاً عن 1382 امر قبض مدوّر من العام 2021، فيما بلغ عدد أوامر التوقيف القضائية 1687 أمر توقيف قضائي.
- أصدرت الهيأة 258 قراراً بمنع السفر خارج العراق عن طريق المحاكم المختصة، بينها 3 قرارات تخص لوزراء أو من هم بدرجتهم، و22 من أصحاب الدراجات الخاصّة والمديرون العامون ومن هم بدرجتهم.
- نفذت الهيأة 953 عمليّة ضبط بالجرم المشهود توزعت بين المحافظات بلغ عدد المتهمين فيها 575 متهما لجرائم تتعلق بالإضرار بالمال العام (189 متهماً)، والرشوة (90 متهماً)، وتجاوز الموظفين حدود

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2022، بغداد، 2023، ص14.
(2) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2022، بغداد، 2023.

وظائفهم (60 متهماً)، والاختلاس (34 متهماً)، والتزوير (21 متهماً)، فضلاً عن الجرائم الأخرى (181 متهماً).

- بلغ عدد الأشخاص المشمولين بالعفو العام 1168 متهما بينهم 981 متهماً في 213 قضايا جزائية، و187 مداناً عن 121 قراراً قضائياً، وتم تسديد ما قيمته 21931823376 دينار عام 2022.
- بلغ عدد القضايا الجزائيّة المحالة على محكمة الموضوع – الجنح والجنايات- 3923 قضيّة خلال عام 2022 تضمنت 6647 أمرا بالإحالة، لـ 5123 متهما، بينهم 13 وزيرا أو من هو بدرجته و143 متهما من ذوي الدرجات الخاصّة ومديرا عاما و4967 دون هذه الدرجات الوظيفيّة.
- بلغ مجموع الأموال التي استطاعت الهيأة كشفها ومنعت هدرها عن طريق الإجراءات الوقائيّة أو الردعية خلال سير الإجراءات التحقيقيّة في عدد من قضايا الفساد مبلغ 2.148 تريليون دينار.
- بلغ مجموع الأموال التي تمت اعادتها حقيقة إلى خزينة الدولة 32.859 مليار دينار.
- بلغ مجموع الأموال التي صدرت أحكام قضائية بردها 67.888 مليار دينار.
- الأموال التي ضبطت أثناء عمليات الضبط ما مجموعه 626.291 مليون دينار.
- بلغ عدد قرارات الاحكام القضائيّة (ادانة- افراج) غير المكتسبة للدرجة القطعيّة في جرائم الفساد 1544 قرارا قضائيا، فيما بلغ مجموع الاحكام المكتسبة الدرجة القطعية 734 حكما.
- اجرت الهيأة الاستبيان السنوي لها حول مدركات الرشوة في مؤسسات القطاع العام في المحافظات عدا إقليم كردستان، وقد تضمنت الإستبانة أسئلة ادراكيّة موجّهة إلى مراجعي بعض الدوائر الحكوميّة هي:

ـ دوائر التنفيذ لوزارة العدل في 102 دائرة في بغداد والمحافظات

ـ دوائر هيأة التقاعد في 22 دائرة في بغداد والمحافظات

دوائر تقاعد وضمان العمال التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة في 9 دوائر في بغداد والمحافظات.

وقد جاءت النتائج كما مبين في الشكلين الآتيين، إذ بلغت اعلى نسب إدراك الرشوة في دوائر تنفيذ وزارة العدل (12.4 في المائة) تليها دوائر تقاعد وضمان العمال التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة بنسبة (11.2 في المائة)، فدوائر التقاعد 7.3 في المائة. مع ذلك فإنّ حالات دفع الرشوة كانت في دوائر تقاعد العمال أكبر منها في دوائر تنفيذ وزارة العدل ودوائر هيأة التقاعد (6.7 في المائة و5.5 في المائة و3.5 في المائة على التوالي). علماً ان السبب في دفع الرشوة كان الإسراع في انجاز معاملات المراجعين لتلك الدوائر. وقد قامت الهيأة بإعداد تقرير تحليلي حول نتائج الاستبيان وارسلته إلى الوزارات المعنية بالاستبيان[1].

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2022، بغداد، 2023، ص17.

شكل (4-1): نسبة إدراك الرشوة عام 2022

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الإتحاديّة، التقرير السنوي 2022، ص 17

شكل (4-2): نسبة حالات دفع الرشوة عام 2022

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الإتحاديّة، التقرير السنوي 2022، ص 17.

- من انشطة الهيأة متابعة المشروعات المتلكئة في المحافظات والذي تتولى دائرة التحقيقات في الهيأة بمتابعة هذا الملف منذ عام 2018، من خلال مديريات ومكاتب التحقيق في بغداد والمحافظات، وفي عام 2022 بلغ عدد المشروعات المتلكئة 164 مشروعا عام 2022، بقيمة بلغت 480375834627 دينار عراقي، أي ما يعادل 507.6 مليون دولار أمريكي، وبذا يصبح العدد التراكمي للمشروعات المتلكئة 4816 مشروعا منذ عام 2018، بلغت قيمة مبالغ عقودها (31656768440619 دينار)، أي أكثر من 20 مليار دولار أمريكي. وقد تم فتح 1179 قضيّة جزائيّة بصددها[1].

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2022، بغداد، 2023، ص16

جدول (4-2): عدد المشروعات المتلكئة وقيمتها والقضايا الجزائيّة المحركة بصددها من قبل هيأة النزاهة 2018-2022

السنة	عدد المشاريع المتلكئة	قيمة المشروعات		عدد القضايا الجزائيّة
		دينار	الدولار	
2018	2736	16,455,290,348,823	16,227,930,298	644
2019	1600	12,261,957,481,362	1,941,398,559	363
2020	26	576,867,456,420	348,388,432	26
2021	290	1,882,277,319,387	1,142,332,885	64
2022	164	480,375,834,627	507,589,932	82
المجموع	4816	31,656,768,440,619	20,167,640,106	1179

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الإتحاديّة، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الإتحاديّة 2022، بغداد، 2023، ص16.

ومن الجدير بالذكر ان ملف سرقة القرن أُحيل إلى الهيأة للتحقيق فيه، حتى ان المتهم الرئيس سلم إلى الهيأة بعد إلقاء القبض عليه، لكن لم تعلن الهيأة حتى الان عبر قنواتها الرسميّة إجراءاتها في القضيّة ونتائج تحقيقاتها.

دور ديوان الرقابة الماليّة

على الرغم من أهمية دور ديوان الرقابة الماليّة الاتحادي في أداء الدور الرقابي على الانشطة الماليّة والإدارية لمؤسسات الدولة، إلّا ان موقعه الالكتروني يفتقر للتحديث في توفير البيانات المحدثة عن انجازات الديوان منذ عام 2020، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطّة الديوان 2018-2022[1] التي لم يعلن الديوان عن نتائجها وما تحقق من تنفيذ انشطتها؛ لذا لم يتسن للباحث إجراء مراجعة لدور الديوان في مكافحة الفساد عام 2022.

إلغاء لجنة الامر الديوانيّ 29

نشرت صحيفة واشنطن بوست في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2022 تقريراً مهماً يتعلق بلجنة الامر الديوانيّ 29 التي تعرف أيضاً بإسم «لجنة أبو رغيف» نسبة إلى رئيسها الفريق أحمد طه هاشم أبو رغيف، إذ ركزت الصحيفة على الانتهاكات التي نسبتها إلى اللجنة عبر 20 مقابلة اجراها كاتبا التقرير بينهم خمسة أشخاص اعتقلتهم اللجنة وتسعة أفراد من أُسر المسجونين، و11 مسؤولا عراقياً تابعوا عمل اللجنة، وقد اتهمت الصحيفة اللجنة بنزع الاعترافات بالتعذيب والإساءة والاذلال، والتي أدّت إلى وفاة احد المحتجزين[2].

وكانت اللجنة قد لفتت الانتباه منذ تشكيلها، واقدامها على اعتقال عدد من كبار الإداريين والساسة، الامر الذي رفع توقعات الجمهور بشأن عملها وقدرة الحكومة على ضرب الفساد أيا كان مصدره. ومن أبرز المعتقلين السياسي ورئيس حزب الحل جمال الكربولي، ومحافظ نينوى الأسبق نوفل حمادي العاكوب، وعضو مجلس

(1) جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي 2018-2022.

(2) Louisa Loveluck and Mustafa Salim, A U.S. ally in Iraq vowed to tackle corruption. Torture and extortion followed(https://www.washingtonpost.com/world/202221/12//iraq-kadhimi-corruption-committee-torture/)

محافظة النجف الأسبق جواد عبد الكاظم الكرعاوي، ورجل الاعمال بهاء الجوراني المتهم بعقود فساد في وزارتي الصناعة والكهرباء.

وكانت المحكمة الإتحاديّة العليا في 2 آذار (مارس) 2022 قد ألغت لجنة الامر الديواني 29، وقررت عدم صحّة هذا الامر، إذ ان المحكمة «اصدرت قرارها المرقم 169/اتحادية/2021 في 2022/3/2 بعدم صحة الامر الديوانيّ رقم (29) لسنة 2020 المتضمن تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمّة». وذلك «اعتباراً من تاريخ صدور الحكم لمخالفته لأحكام المادة (37/أولاً/1) من الدستور التي تضمن حماية حريّة الانسان وكرامته، ولمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في المادة 47 من الدستور ولمبدأ استقلال القضاء واختصاصه بتولي التحقيق والمحاكمة المنصوص عليها في المادتين 87 و88 من الدستور ولكون الامر المذكور يعد بمثابة تعديل لقانون هيأة النزاهة كونها هيأة دستورية تختص في التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري»[1].

سرقة القرن الاولى: قضيّة الأمانات الضريبيّة

في منتصف تشرين الاول (أكتوبر) 2022 تفجرت واحدة من أكبر فضائح الفساد عبر التاريخ البشري، بعدما كشفت وثيقة صادرة عن الهيأة العامّة للضرائب انه تم دفع 3.7 تريليون دينار عراقي أي ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي ما بين 9 أيلول (سبتمبر) 2021 و11 آب (أغسطس) 2022 عن طريق 247 صكاً صرفتها خمس شركات من ودائع الأمانات الضريبيّة المودعة في حساب الهيأة، ومن الجدير بالذكر ان الشرارة بدأت عندما أجرى وزير الماليّة بالوكالة (احسان عبد الجبار) الذي كان يشغل حقيبة النفط تحقيقا بشأن شكوى تلقاها من احدى شركات النفط التي لم تتمكن من إستعادة أمانتها الضريبيّة المودعة لدى هيأة الضرائب[2]، ثم تلقت محكمة الكرخ الثانية اخبارا بشأن شبهات فساد وسرقة فأوقف القاضي الاول في المحكمة الصرف من الحساب بموجب كتاب المحكمة رقم 2375 في 21 آب (أغسطس) 2021 الموجه إلى وزارة الماليّة مكتب الوزير والذي ورد فيه ما نصه «نود اعلامكم ان هذه المحكمة تجري التحقيق في الاخبار المقدم أمامها المتضمن وجود حالات فساد في عمليّة صرف الأمانات الكمركية والضريبيّة، وبغية استكمال التحقيقات اصولياً اقتضى إيقاف صرفها لحين صدور قرارات فاصلة عن هذه المحكمة واعلامنا النتائج»[3].

(1) وكالة الانباء العراقية، المحكمة الاتحادية تحكم بعدم صحة تشكيل لجنة تحقيقية في قضايا الفساد (https://www.ina.iq/150224-.html) تمت الزيارة في 12 كانون الثاني/ يناير 2023

(2) سكاي نيوز عربية، «سرقة القرن»: كيف نُهب 2.5 مليار دولار من جيوب العراقيين؟، (https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1573583-) تمت الزيارة في 12 كانون الثاني/ يناير 2023

(3) وثيقة: مجلس القضاء الأعلى، رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية، محكمة تحقيق الكرخ الثانية، كتاب عدد 2375 في 2022/8/21.

وثيقة (4-1): كتاب محكمة تحقيق الكرخ الثانية بشأن إيقاف صرف الأمانات الضريبيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد/الكرخ
محكمة تحقيق الكرخ الثانية

العـدد : ٢٧٥ـ
التاريخ : ٢٠٢٢/٨/٤

(عاجل)

الى/ وزارة المالية / مكتب السيد وزير المالية المحترم

م / ايقاف صرف

تحية طيبة

نود اعلامكم ان هذه المحكمة تجري التحقيق في الاخبار المقدم امامها المتضمن وجود حالات فساد في عملية صرف الامانات الكمركية والضريبة ، وبغية استكمال التحقيقات والتدقيق اصولياً اقتضى ايقاف صرفها لحين صدور قرارات فاصلة عن هذه المحكمة واعلامنا النتائج .

مع التقدير .

القاضي الاول
ضياء جعفر
نائب رئيس محكمة استئناف بغداد الكرخ
٢٠٢٢/٨/٤

مجلس القضاء الاعلى
محكمة تحقيق الكرخ الثانية
الصادرة

نسخة منه الى /

- *الهيئة العامة للكمارك / لنفس الغرض اعلاه وتبليغ ممثلكم القانوني بالحضور امام المحكمة مع التقدير .*
- *الهيئة العامة للضرائب / لنفس الغرض اعلاه وتبليغ ممثلكم القانوني بالحضور امام المحكمة مع التقدير .*
- *قلم التحقيق للحفظ مع التقدير .*

مجلس القضاء الأعلى – العراق – بغداد –الحارثية – ساعة بغداد
البريد الالكتروني : judicialcouncel@yahoo.com
رئاسة استئناف بغداد / الكرخ – العراق – بغداد –
منتصف شارع الربيع بين حي العدل والحرية
محكمة تحقيق الكرخ المختصة بقضايا النزاهة
البريد الالكتروني : Hjc.integritykarkh@gmail.com

Supreme Judicial council – Iraq – Baghdad – Al – Harthia – Baghdad Clock
E – mail : judicialcouncel@yahoo.com
Karkh Court Appeal – Iraq – Baghdad –
Mid Al Rabeea Street in between of al Adel and Hurria quarter
E – mail : Hjc.kaac٢٠٠A@yahoo.com

ومن الجدير بالذكر ان لدى هيأة الضرائب حسابي أمانات برقم 60032 في مصرف الرافدين، الاول فرع الاحرار والثاني في فرع الضرائب، ويذكر ان هذين الحسابين كانت الأرصدة فيهما على النحو المبين في الجدول (3-4) بالنسبة لحساب فرع الضرائب.

جدول (3-4): الرصيدان الافتتاحي والنهائي لحساب الضرائب في مصرف الرافدين/(دينار) 2018-2022

الفرع	السنة	الرصيد الافتتاحي	الرصيد النهائي	التغير
فرع الضرائب	2018	140000	516745301281	516745161281
	2019	516745301281	3001296210666	2484550909385
	2020	3001296210666	3397676615849	396380405183
	2021	3397676615849	3074983206476	-322693409373
	2022	3074983206476	(*) 145050309732	-2929932896744
فرع الاحرار	2019	2633709290237	-------	
	2022	-----	(**)2179038990	

(*) لغاية 26 أيلول/سبتمبر 2022.

(**) لغاية 18 آب/أغسطس 2022.

المصدر: وثيقة: وزارة الماليّة، تقرير بيانات حساب الأمانات لهيأة الضرائب، العدد 14489 في 2022/10/10.

وبعد التدقيق تبين انه قد تم سحب 247 صك صادرة عن الهيأة العامّة للضرائب بقيمة 3701280882000 دينار حررت جميعها إلى خمس شركات فقط، ويعرض الشكل (3-4) حجم المبالغ المسحوبة للشركات الخمس والتي بلغ مجموعها 2517.335 مليار دينار.

شكل (3-4): الأموال المسحوبة من حساب الأمانات الضريبيّة بحسب الشركة المستفيدة (مليار دينار)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: وثيقة: وزارة الماليّة، تقرير بيانات حساب الأمانات لهيأة الضرائب، العدد 14489 في 2022/10/10.

شكل (4-4): الأموال المسحوبة من حساب الأمانات الضريبيّة بحسب الشركة المستفيدة (نسبة مئوية)

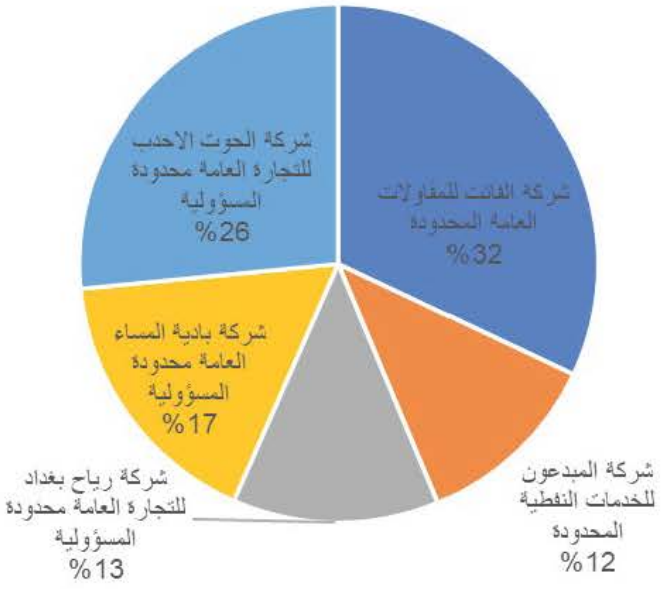

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الماليّة.

جدول (4-4): معلومات عن الشركات المتورطة في سرقة القرن

التفصيل	شركة القانت للمقاولات العامّة المحدودة	شركة المبدعون للخدمات النفطيّة المحدودة	شركة رياح بغداد للتجارة العامّة محدودة المسؤولية	شركة بادية المساء العامّة محدودة المسؤولية	شركة الحوت الاحدب للتجارة العامّة محدودة المسؤولية
تاريخ التأسيس	غير معروف	9 اذار/مارس 2006	28 تموز/يوليو 2021	28 تموز/يوليو 2021	6 تموز/يوليو 2021
رقم شهادة التأسيس	غير معروف	30382	14912	14919	14779
رأس مال الشركة	غير معروف	10 مليار	1 مليار دينار	1 مليار دينار	1 مليار دينار
النشاط	غير معروف	خدمات	تجاري	تجاري	تجاري
المالك	غير معروف	حسين كاوة	حسين كاوة	عبد الرحمن محمد ابراهيم	قاسم محمد
المدير المفوض	نور زهير جاسم	نور زهير جاسم	عبد المهدي توفيق مهدي	عبد المهدي توفيق مهدي	عبد المهدي توفيق مهدي
تاريخ فتح الحساب	7 أيلول/سبتمبر 2021	28 تشرين الاول/ أكتوبر 2021	23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

وبحسب تقرير وزارة الماليّة فإنّ الشركات الخمس «ليس لديها أمانات ضريبيّة، أو توكيل من طرف ثالث لسحب الأمانات الضريبيّة، لذا لا يمكن تبرير عمليات السحب بأي شكل من الاشكال»، وقد «تم سحب مبالغ الصكوك نقدا من قبل الشركات»، والصكوك المحررة غير مقيّدة في حسابات هيأة الضرائب، وبحسب التقرير المالي الصادر عن قسم الحاسبة في الهياة فإنّ رصيد حساب الأمانات يبلغ 3531501702289 دينار، بينما يبلغ الرصيد المتبقي 145050309732 دينار، ليستنتج التقرير بشكل واضح بانه «تمت سرقة مبالغ الأمانات المودعة في حساب الأمانات التابع إلى الهيأة العامّة للضرائب» وقد تمت العمليّة «من قبل المخولين عن الشركات الخمسة وتم تنظيم هذه الصكوك خلافا للقانون ودون استحقاق من قبل الإدارات السابقة والاقسام المختصة في الهيأة العامّة للضرائب»[1].

وعلى الرغم من ان هذه الأموال كانت تخضع للتدقيق عند السحب من قبل ديوان الرقابة الماليّة الإتحاديّة بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء (م.ر.و/3047/5) في 26 شباط/فبراير 2017، إلّا ان اللجنة الماليّة في مجلس النواب اقترحت بأنّ يتم تدقيق معاملات إعادة مبالغ الأمانات الضريبيّة من قبل الهيأة العامّة للضرائب ودون الرجوع إلى الديوان[2]. وقد وافق وزير الماليّة السابق على كتاب مدير عام هيأة الضرائب بـ «حصر عمليّة تدقيق معاملات إعادة مبالغ الأمانات قبل الصرف بالهيأة العامّة للضرائب دون الحاجة إلى اشراك ديوان الرقابة الماليّة بهذه العمليّة»[3]، بحسب ما اقترحته اللجنة الماليّة في مجلس النواب. ويبرر السيد هيثم الجبوري رئيس اللجنة الماليّة ذلك بقوله: «لو عدت رئيساً للجنة الماليّة البرلمانيّة عشر مرات لفعلت الشيء نفسه، لأنني مقتنع بمبدأ ان من يراقب عليه إلّا يشترك بالتنفيذ، وتقتصر صلتي بالمشروع على كوني مُشرعاً ومراقباً من الممكن ان يقترح ما يراه، ولمن يذهب إليه المقترح الحق بالقبول أو الرفض»[4].

(1) وثيقة: وزارة المالية، تقرير بيانات حساب الامانات لهيأة الضرائب، العدد 14489 في 10/10/ 2022.

(2) مجلس النواب، اللجنة المالية، كتاب رقم 2121 في 13 تموز/ يوليو 2021.

(3) وزارة المالية، الهيأة العامة للضرائب، كتاب رقم 61 س/1046 في 1 آب/ أغسطس 2021.

(4) ورد في: صباح ناهي، «سرقة القرن» تفتح ملف أموال العراق المنهوبة، اندبندنت عربية (https://www.independentarabia.com/node/383951/) تمت الزيارة في 13 كانون الثاني (يناير) 2023.

وثيقة (4-2): كتاب اللجنة الماليّة في مجلس النواب بشأن الامانات الضريبية والكمركية

جمهورية العراق
مجلس النواب
اللجنة المالية

كۆماری عیراق
پەرلەمانی نوێنەران
لیژنەی دارایی
Finance Committee - Iraqi Parliament

العدد ٢١٧١
التاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٢١

الى / وزارة المالية – مكتب السيد الوزير

م / الامانات الضريبية والكمركية

تحية طيبة ...

استنادا الى أحكام المادة (٦١/ثانيا) من الدستور، ولورود الكثير من الشكاوي الى اللجنة المالية بخصوص وجود تأخير في اجراءات صرف المستحقات المالية لمستحقيها والخاصة بـ (الامانات الضريبية والكمركية) من قبل الهيأة العامة للضرائب بسبب الآليات المعقدة الخاصة بالتدقيق المسبق من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي قبل كل معاملة صرف للمبالغ المقبوضة من قبل الهيأة، وهنا نود الإشارة الى أحكام المادة (٦/أولا) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ والتي نصت على **تفيد ايرادا نهائيا للخزينة العامة جميع الديون والامانات التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي انتفت الحاجة لها. ولوزير المالية اعادتها اذا ثبت لديه بأن عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولا تعاد بعد مرور (١٠) سنوات" ولم** تشر المادة الى شرطية تدقيق الديوان المسبق كون أحكام المادة (٦) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل والتي حددت بموجبها مهام الديوان في عملية التدقيق والرقابة وتقويم الاداء للجهات الخاضعة لرقابته.

وبهدف التخفيف من تلك الإجراءات واستنادا لأحكام المادة (٤٠) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي وأحكام المادة (٥٥) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ واللتان نصا على عدم العمل باي نص يتعارض مع احكامهما، لذا نقترح أن يتم التدقيق من قبل الهيأة العامة للضرائب مع تحملها كامل المسؤولية القانونية عن أي خلل وحصر دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمهامه الاساسية التي نص عليها قانونه أثناء تدقيقها للحسابات الختامية الخاصة بهيئتكم والتي حكماً ستكون متضمنة لعمليات الصرف والقبض... مع التقدير.

مجلس النواب

الدكتور
هيثم رمضان الجبوري
رئيس اللجنة المالية

وبالعودة إلى تفاصيل الجدولين 3 و2 نجد ان:

- سرقة القرن انحصرت في شخصيتين يديران الشركات الخمس هما نور زهير الذي يدير شركتي القانت والمبدعون وعبد المهدي توفيق مهدي الذي يدير شركات الحوت الاحدب ورياح بغداد وبادية المساء.
- اجمالي المبلغ الذي حصل عليه نور زهير عبر الشركتين هو 1618.15 مليار دينار أي حوالي 43.7 في المائة من اجمالي المبلغ المسروق. فيما كان اجمالي المبلغ الذي حصل عليه عبد المهدي توفيق عبر شركاته الثلاث هو 2083 مليار دينار أو ما يعادل 56.3 في المائة من اجمالي المبلغ. مع ذلك لم يركز الإعلام إلّا على شخصية نور زهير الذي ألقي القبض عليه في مطار بغداد اثناء محاولته مغادرة العراق بطائرة خاصّة. فيما لم يتم إلقاء القبض على عبد المهدي حتى وقت اعداد هذا التقرير.
- لم تتوافر معلومات بشأن عبد المهدي توفيق على الرغم من انه يحوز القسم الأكبر من المبلغ المسروق، ولم تتداول وسائل الإعلام أي خبر عنه ما عدا تورطه بالقضيّة. فيما أعلن عن إلقاء القبض على حسين كاوة مالك شركة رياح بغداد في كردستان، والذي عدّه أحد أعضاء لجنة النزاهة النيابيّة ثاني أهم شخصيّة بعد نور زهير في عمليّة السرقة[1].
- وبحسب النائبة حنان الفتلاوي فإنّ عبد المهدي توفيق كان يعمل قبل تقاعده مديرا لفرع مصرف الرافدين الذي اودعت فيه الأموال، وبعد تقاعده أسس الشركات التي قامت بالسرقة[2].
- على الرغم من ان تقرير وزارة الماليّة انف الذكر لم يحمّل الهيأة العامّة مسؤولية السرقة إلّا ان محكمة تحقيق الكرخ الثانية أمرت بمنع سفر خمسة موظفين في وزارة الماليّة متهمين بالقضيّة[3] وحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة[4] وهم:

ـ مشرف القسم المالي في الهيأة العامّة للضرائب (ضياء عبد الخالق علي الزيدي)

ـ مدير القسم المالي في الهيأة العامّة للضرائب (زهير جمعة حمادي).

ـ مدير عام الدائرة الاقتصاديّة في وزارة الماليّة (أسامة حسام جوده).

ـ وكيل القسم المالي في الهيأة العامّة للضرائب (قيس محمود مهدي الزبيدي).

ـ معاون مدير عام الهيأة العامّة للضرائب (سامر عبد الهادي قاسم الربيعي).

(1) تصريح عضو لحنة النزاهة النيابية النائب (أحمد طه الربيعي) لوكالة شفق نيوز (https://shafaq.com/ar/)

(2) لقاء حنان الفتلاوي في قناة الرابعة، بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2022، محفوظ على منصة يوتيوب (https://www.youtube.com/watch?v=5Oe6omYqXZc.)

(3) الحرة، بالأسماء.. مذكرات قبض ومنع من السفر بقضية «الأمانات الضريبية» في العراق (https://www.alhurra.com/iraq/2022/10/24/)

(4) كتاب البنك المركزي العراقي، رقم 4175/16 في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

وقد اثير الجدل حول إطلاق سراح نور زهير بكفالة بقيمة أربعة مليارات دينار عراقي مع تعهده بسداد المبالغ التي بذمته، في حساب فتح لهذا الغرض في مصرف الرافدين الفرع الرئيس وقد أعقب ذلك قرار محكمة تحقيق الكرخ الثانية رفع إشارة الحجز عن (شركة العاصمة لاستيراد وخدمات وصيانة القطارات وسكك الحديد والاستثمارات العقاريّة والصناعيّة ونصب وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائيّة) التي يملكها زهير مع زوجته واولاده. وذلك «لاستمرار الايداعات في الحساب انفا من قبل المتهم»[1].

ولعلّ الامر المثير في القضيّة كان اعتقال مستشار رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الماليّة السابق هيثم الجبوري وبحسب مصدر حكومي فإنّه في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قامت «قوة امنية تابعة إلى الهيأة العليا لمكافحة الفساد تمكنت من اعتقال وتوقيف النائب السابق هيثم الجبوري». وان «عمليّة الاعتقال جاءت بناءً على تضخم أموال الجبوري، بطرق مجهولة المصدر وغير شرعيّة»، مؤكدا ان «أمر الاعتقال له علاقة أيضاً باعترافات أدلى بها نور زهير»[2].

ومن جهته كشف قاضي محكمة تحقيق الكرخ القاضي الاول ضياء جعفر عن إجراءات رفع الحجز عن بعض أملاك نور زهير، وان «الكتاب الذي انتشر حول رفع الحجز عن أملاك المتهم (نور زهير) واضح، ويشير إلى قيام المتهم بتسديد مبالغ ماليّة ودعت في خزينة الدولة وعلى إثرها رفع الحجز عن العقار أو عن الشركة التي سدد مبلغها بشكل كامل لخزينة الدولة»، وانه قد «سدد حتى الان ما يقارب الـ 400 مليار دينار من أصل تريليون و600 مليار دينار»، وان المبلغ «المتبقي يسدد وفق جدول زمني، وماضون باتجاهه ومن المفترض ان ينجز بشكل سريع»[3]. وأضاف القاضي ان «المتهم نور زهير سيحال على المحكمة المختصة لإجراء محاكمته اصولياً بعد تسديده كامل المبالغ التي بحوزته»، وان «تسليم المبالغ الماليّة يعد من الظروف المخففة للأحكام القضائيّة»[4].

(1) وثيقة: مجلس القضاء الأعلى، رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ، محكمة تحقيق الكرخ الثانية، الكتاب المرقم 194، في 16 كانون الثاني (يناير) 2023.

(2) وكالة شفق نيوز، اخلاء سبيل هيثم الجبوري بعد اعادة أموال من «سرقة القرن» (https://shafaq.com/ar/)

(3) قناة الرشيد الفضائية، قاضي تحقيق الكرخ: نور زهير سدد 400 مليار دينار من أصل تريليون و600 مليار والمتبقي يسدد وفق جدول زمني، (https://www.alrasheedmedia.com/2023/01/26/470324/)

(4) وكالة سيل نيوز، قاضي التحقيق: نور زهير المتهم بسرقة القرن اطلق سراحه بكفالة مالية، (https://sail-iq.com/?p=27503)

سرقة القرن الثانية: قضيّة المليارات الضائعة في لبنان

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تسربت معلومات بشأن ارصدة لعراقيين في المصارف اللبنانيّة، وبحسب تلك المعلومات الصحفيّة فإنها «تعود في غالبيتها إلى اقتصاديات حزبيّة وشخصيات عراقيّة فاسدة خبأت اموالها في بيروت وتأخذ عليها فوائد سنويّة»[1].

ومن الجدير بالذكر ان هذه الأموال كانت قد ضاعت بسبب إفلاس المصارف اللبنانيّة وتحول ملايين الدولارات إلى أصول ضائعة وبقيمة متدنيّة في تلك المصارف. وعلى ما يبدو ان اولئك الفاسدين كانوا يبحثون عن فرصة لاستعادتها، فوجدوا في النظام المصرفي العراقي ضالتهم من خلال «اتفاقيّة سعت اليها جهات نافذة ابرمت بين المصارف اللبنانية ومصرف الرافدين في بيروت وحساب مصرف الرشيد في البنك المركزي اللبناني بنقل اموال تعود لمصارف اهلية عراقيّة وافراد وشركات إلى مصرفي الرشيد والرافدين العراقيين في بيروت واعتبارها دين على المصارف اللبنانيّة وتسدد مباشرة من قبل مصرفي الرافدين والرشيد في العراق باعتبارها التزامات على فروعهما في لبنان»[2]. وهذا يعني نقل الاموال من المصارف اللبنانية في صورة رقميّة إلى مصرفي الرشيد والرافدين بوصفها ديونا غير مسددة بسبب تلكؤ المصارف اللبنانية وعدم قدرتها على الإيفاء بإلتزاماتها تجاه المودعين العراقيين الذين أصبحوا دائنين لمصرفي الرافدين والرشيد، إلّا ان تسريب الموضوع في وسائل الإعلام ربما يكون دفع الفاسدين إلى التراجع عن إتمام عمليّة السرقة، فيما سارع مصرف الرافدين إلى إصدار بيان جاء فيه انه قد «تم إيقاف حوالات لبنان من قبل القضاء»[3].

(1) جريدة الجورنال، سرقة قرن جديدة. دهاء فاسدين يحمل العراق دفع المليارات الضائعة في لبنان (https://www.aljournal.com//)

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) https://www.aljournal.com/ /

سرقة القرن الثالثة: أموال نافذة العملة والضرائب والكمارك

كشفت هيأة النزاهة الإتحاديّة، في الاول من حزيران (يونيو) 2022، عن مقدار الضرر بالخزينة العامّة البالغ ما يقرب من 4 تريليونات دينار، جرّاء شبهات الفساد في نافذة بيع العملة وان «الهيأة كشفت عن وجود فسادٍ واضحٍ في نافذة بيع العملة نتج عنه ضرر بالخزينة العامّة بلغ مقداره (3,919,218,099,521) دينار»، وان «المصارف الأهليّة كانت المستفيد من عمليّات التحويل في نافذة بيع العملة، حيث ان غالبيّة المستمسكات المُقدَّمة من قبل تلك المصارف كانت مُزوَّرة»[1].

وأشار بيان هيأة النزاهة إلى «مصادقة المدير العام للهيأة العامّة للضرائب على إحالة موضوع المصارف الأهليّة المُتلكئة والمُكلفين إلى هيأة النزاهة؛ لتحقُّق ضررٍ بقرابة (4) ترليونات دينارٍ في الخزين نتيجة فقدان الأضابير في دائرة ضريبة الأعظميَّة». واقترحت هيأة النزاهة «تأليف لجنةٍ مُشتركةٍ من الدائرة القانونيّة في وزارة الماليّة والهيأة العامّة لكلٍّ من الجمارك والضرائب؛ لتدقيق الأسماء التي تكون معلوماتها غير كاملةٍ في برنامج حاسبة الهيأة العامّة للضرائب وإلزام قسم الحاسبة بعدم تغذية برنامج الحاسبة بأيِّ ملفٍ أو إسم مكلّف أو شركة غير مُكتملة المعلومات، مُبيّناً ان تشابه الأسماء؛ نتيجة قلّة المعلومات في الحاسبة أدّى إلى بروز ظاهرة الابتزاز والرشوة في فروع الهيأة». وأوصت الهيأة العامّة للكمارك بـ «تحديد الفروع الكمركـية التي لا تدرج المعلومات الكاملة للمُكلَّفين والشركات والرقم الضريبي للمُستوردين والشركات وإحالتهم إلى الدائرة القانونيّة في وزارة الماليّة، فضلاً عن تضمين الرقم الضريبي للمُكلَّف في التصريحة الكمركـيّة؛ لتجنيب المُواطنين تحمُّل أعباءٍ إضافيّـةٍ»[2].

فضلاً عن ذلك فقد رصد التقرير «عدم نشر ضوابط ضريبة المهنة والعقار للمُكلَّفين والسماحات القانونيّة؛ الأمر الذي يُؤدِّي إلى إيهام بعض المُكلَّفين بوجود مبالغ ضريبةٍ عاليةٍ مُترتِّبة عليهم، ومساومتهم من قبل بعض المُخمِّنين بتنزيل مبلغ الضريبة؛ لقاء مبلغٍ مُحدَّدٍ، فضلاً عن عدم الإعلان عن الوثائق المطلوبة لإنجاز المُعاملات؛ لضمان عدم تعرُّض المُواطن للإستغلال أو الابتزار»[3].

في مقابل ذلك أصدرت الهيأة العامّة للضرائب، توضيحاً بشأن هذا التقرير فقد قال مدير عام الهيأة اسامة حسام جودت في تصريح رسمي لوكالة الانباء العراقيّة (واع)، ان «مزاد العملة الصعبّة يتبع السياسة النقديّة للبنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف»، وانه «عندما يعمل شخص ما حوّالة للخارج يتوجب ان يقابل هذه الحوّالة استيرادات لأنه أخذ الحوالة بسعر الصرف الرسمي وليس الموجود في السوق». وانه «يفترض تقديم الفواتير والإسم والمعلومات الكاملة إلى البنوك الأهليّة، وهذه البنوك بدورها تعمل (سويفت) إلى البنك المركزي وعلى هذا الأساس تتم الحوّالة»، وان المشكلة تكمن «في قاعدة البيانات التي تأتي من البنك المركزي، حيث تأتي أما فيها تشابه أو إسم أحادي أو غير واضح

(1) وكالة الانباء العراقية، النزاهة: 4 ترليونات دينار مقدار الضرر بالخزينة العامة جراء فساد نافذة بيع العملة (https://www.ina.iq/157372--4-.html)

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) المصدر السابق نفسه.

وحتى على مستوى الشركات». وان على البنك المركزي ضبط موضوع مزاد العملة والتدقيق بصحة الأسماء[1].

ولا ينبغي عدم إغفال أهميّة هذه الآلية في تمرير بعض الانشطة المشبوهة المتعلقة بتهريب العملة الأجنبيّة وعمليات غسيل الأموال، فبحسب «مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في العراق انه في عام 2021 تم رصد 649 حالة اشتباه في بغسيل الأموال أو تمويل الارهاب82 في المائة منها ترتبط بالحوالات، و9 في المائة منها ترتبط بفتح حسابات وايداعات نقدية، و9 في المائة المتبقية تتعلق بأدوات مختلفة من بينها الصكوك والدفع الالكتروني[2]. إذ توفر «الحوالات السوداء» آليّة مهمّة تستخدمها جهات مختلفة لغسيل الأموال وتهريب العملة الأجنبيّة إلى خارج البلاد.

اجندة العام الجديد 2023

ما من شك ان عام 2023 سيكون حافلاً باستحقاقات تركتها احداث عام 2022 الجسام ضمن ملفات محور الفساد، لذا سيتعين على الحكومة مواجهة عدد من التحديات، ومن أهم هذه الاستحقاقات:

- مواصلة الإصلاح وتعزيز حوكمة مؤسسات الدولة، وزيادة الشفافيّة والنزاهة.
- دعم مؤسسات مكافحة الفساد، ولاسيّما ديوان الرقابة الماليّة وهيأة النزاهة بالإمكانات والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها وتمكينها من القيام بواجبها على أكمل وجه.
- إطلاق خطّة الإصلاح التي وعد بها المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني.
- استكمال التحقيق في سرقة القرن واستعادة الأموال المسروقة.
- إيجاد حل مناسب للهدر في نافذة العملة الذي يسببه الفارق الكبير بين سعر الصرف الموازي والرسمي.
- تضمين اولويات مكافحة الفساد واجتثاثه في القوانين التي وعدت الحكومة بإنجازها، ولاسيّما قانون النفط والغاز وقانون الخدمة المدنيّة وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(1) وكالة الانباء العراقية، الضرائب تعلن إنجاز برنامج يقضي على فساد نافذة بيع العملة (https://www.ina.iq/157823--.html)
(2) جمهورية العراق، مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التقرير السنوي 2021، ص19.